

## أثر تغييرات سعر الصرف على الدين العام وانعكاساته على البناء التنموي

م. ضياء حسين سعود

جامعة ديالى/كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د. علياء حسين خلف الزركوشي

جامعة ديالى/كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.علي وهيب عبد الله

جامعة ديالى/كلية الادارة والاقتصاد

العراق

### المستخلص:

تعد قضية الدين العام من أهم القضايا التي لها تأثير مباشر على اقتصاديات الدول بشكل عام والنامية منها بشكل خاص، كما لها تأثير على مستوى معيشة أبنائها، ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة فيها، فهي تستلزم توفير الموارد الحكومية اللازمة من ميزانيتها. لغرض تسديدها ومن ثم فإنها تشكل جزءاً مهماً من إدارة الدين الحكومي، والموازنة العامة، وإدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة للوقوف على أبعاد تغييرات سعر الصرف على أزمة الدين العام العراقي من خلال رؤية تحليلية لواقعه ومستقبله وسبل معالجته، وذلك من خلال ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول: التعريف المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام في الأدبيات النظرية، ويتناول المبحث الثاني: قياس العلاقة بين المتغيرات، والمبحث الثالث رؤية لانعكاسات تغير سعر الصرف والدين العام على التنمية في العراق.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الدين العام، التنمية الاقتصادية

## **The impact of exchange rate changes on the public debt and its implications for the developmental structure**

**Asst prof. Ali. W. Abdullah**  
**University of Diyala Administration & Economics**

**Asst prof. Dr. Alyaa .H .Khalaf**  
**University of Diyala Administration & Economics**

**Lecture. Diao.H .Saud**  
**University of Diyala Administration & Economics**

### **Abstract**

The issue of public debt is one of the most important issues that have a direct impact on the economies of countries in general and the developing ones in particular, as it has an impact on the standard of living of their children, and the future of current and future generations in them, as it requires the provision of the necessary government resources from their budget for the purpose of repayment and then it is formed. An important part of government debt management, the general budget, and the management of foreign exchange reserves. In this context, this study comes to find out the dimensions of exchange rate changes on the Iraqi public debt crisis through an analytical vision of its reality, its future and ways to address it, through three studies, the topic deals with The first: the conceptual definition of the exchange rate and public debt in the theoretical literature. The second topic deals with measuring the relationship between variables, and the third topic is a vision of the implications of changing the exchange rate and public debt on development in Iraq.

**Key words:** exchange rate, public debt, economic development

## المقدمة :

يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات اقتصادية بفعل انخفاض اسعار النفط الذي دفع الحكومة باتجاه حلول ترقيعية تتمثل بارتفاع سعر الصرف وبالتالي انهيار قيمة الدينار بشكل عام، وما ترتب على ذلك من أعباء صعبة، وزيادة عجز الميزان التجاري وإلى زيادة حجم الديون لمواجهة أعباء عجز الموازنة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدل التضخم، وأدى ذلك بدوره إلى زيادة الضغط على ميزانية الدولة لسداد هذه الديون والفوائد المترتبة عليها.

## مشكلة البحث.

تعد تقلبات سعر الصرف واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي وتؤثر على قراراته التمويلية والاستثمارية، ومن هنا تكمن مشكلة البحث بمدى تأثير تغير سعر الصرف على الدين العام الداخلي والخارجي وانعكاسات ذلك على المسار التنموي.

## أهمية البحث.

تكمن أهمية البحث من أهمية المتغيرات التي تضمنها البحث في تقديم تحليل لأثر هذه المتغيرات على السياسات التنموية في العراق.

## هدف البحث.

يسعى البحث إلى توضيح وتحليل إثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام في ظل صدمات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، وبالتالي على مستويات البناء التنموي.

## فرضية البحث.

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن سعر الصرف يؤثر على الدين العام وعلى المسار التنموي في الاقتصاد العراقي .

## المبحث الأول

### التعريف المفاهيمي لسعر الصرف والدين العام في الادبيات النظرية

أولاً: سعر الصرف وأهميته

#### 1- مفهوم سعر الصرف

يُمثل سعر الصرف من المفاهيم المهمة التي لها قيمة وأثر كبير في معظم العمليات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الداخلي والخارجي لذلك اعطى هذا المفهوم أهمية في اغلب الادبيات الاقتصادية، إذ تم تعريفه على أنه سَعْر وحدة من عملة ما مقدراً بوحدات عملة اجنبية اخرى، (2 : 2006 , B.Kingston)

كما تعد العملة سلعة يتم تداولها في اسواق مخصصة لذلك يحدد سعرها من خلال العرض والطلب والتي يتحكم بها الوضع الاقتصادي لبلد ما يراد تحديد سعر صرف عملته، وهناك نوعين من اسعار الصرف، الاول سعر الصرف الفوري وفيه يتم دفع القيمة بشكل مباشر أو خلال حد اقصى يومين، وسعر الصرف الآجل ويتم دفع القيمة خلال فترة محددة متفق عليها.

#### 2- أهمية سعر الصرف

يحتل سعر الصرف الاجنبي أهمية عن باقي الاسعار من مُنطلق كونه سعراً يختلف

ويتميز في إداء وظائف متعددة وكالاتي: (الغالبى 2017، 17-18)

أ- اندماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي فهو يُمثل حلقة وصل بين الاقتصادات ضمن ثلاثة أسواق هي سوق السلع والخدمات، وسوق الأصول المالية، وسوق العمل، وسوق السلع والخدمات، فعند زيادة سعر الصرف الأجنبي يدفع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلي نحو الارتفاع مما يجعله أقل تنافسية في الأسواق المحلية ويزيد من تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية، أما سوق الأصول المالية والذي يتكون من أصول محلية وأجنبية فيختار المستثمرون بينهم مقارنة العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول ويفضلون الأصل الذي يحقق أعلى ربح بأقل درجة من المخاطرة، أما بالنسبة لسوق العمل فالأجور المحلية تبدو منخفضة في حالة عند ارتفاع سعر الصرف مما يدفع العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج.

ب- يُسهّم سعر الصرف في توزيع الدخل على المستويين العالمي والمحلي إذ يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى زيادة قيمة صادرات البلاد

وزيادة دخلها، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي فأن زيادة في قيمة العملة المحلية يؤدي انخفاض قيمة صادراته وبالتالي انخفاض دخله القومي، إذ ان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة المحلية) يجعل الصادرات مربحة وتزيد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في نفس الوقت إذ تنخفض القوة الشرائية للعمال ، والعكس يحدث عندما ينخفض سعر الصرف الأجنبي أي ارتفاع قيمة العملة ، فتتخفض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع العالمية وتزداد القوة الشرائية للعاملين وهكذا سيؤثر سعر الصرف الأجنبي على توزيع الدخل بين مالكي رأس المال والعاملين ، وبين الصادرات والصناعات الأخرى كما سيؤثر على التوزيع بين المصدرين والمستوردين.

ت- تخصيص الموارد بشكل يؤدي إلى انتقال الموارد بين القطاعات، حيث يمكن تطوير بعض الصناعات أو تعطل بعضها الآخر، ففي حال انخفاض سعر الصرف الأجنبي سيؤدي إلى تعطل الفروع الصناعية متخصص في تصدير وتحويل أو جذب الموارد لقطاع السلع غير المتداولة دولياً، وفي حالة زيادة سعر الصرف الأجنبي فإنه يؤدي إلى تطوير الصناعات مخصص للتصدير عن طريق نقل الموارد من باقي القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير.

ثانياً: الدين العام

يعد الدين العام من منظور الدولة الحديثة طريقة لسد العجز في تمويل نفقاتها العامة، وذلك يعود الى زيادة الاحتياجات باستمرار مما يتعين على الدولة أن تنفق المزيد لتلبية هذه الاحتياجات، والاقتراض هو أخذ المال والقيم المماثلة للسداد بعد فترة زمنية معينة، ويشير الاقتراض العام إلى الالتزام القانوني للدولة بسداد رأس المال والفائدة لأصحاب الحقوق المحددة مسبقاً وفقاً لجدول زمني معين.

ويقسم الدين العام الى قسمين هما:

1- الدين الخارجي وهو الذي تحصل عليه الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين خارج اقليم الدولة. وتتضمن البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي تحصل عليها الدولة من الهيئات الدولية وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للتنمية.

يعتبر الدين الخارجي بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية بمثابة ضريبة تشكل جانب سلبي للاقتصاد على المدى الطويل، كما تمثل هذه المديونية على أنها ضريبة مختلفة يكونوا الافراد مجبرين على دفعها في المستقبل بغض النظر عن التأخر بين الأجيال، بينما المدرسة الكنزية ترى بأن الدين الخارجي ليس له تأثيرات سلبية على الاقتصاد على المدى القصير أو المدى الطويل وهذا يعود الى الاستثمارات الجديدة التي يتم إنشاؤها من خلال هذه الديون كما يؤيد النيوكينزيون ضرورة المديونية العامة لإعادة إطلاق الاقتصاد ويرون بأن المستوى العام للسعر هو المتغير الوحيد الذي يمكن من خلاله تعديل القيم الحقيقية للديون الخارجية. (Skins, 2018: 5) الدين الخارجي هو معاملة اقتصادية عادية تسمح للاقتصادات المحلية والأجنبية بالتقدم إلى التبادلات الهادفة بتحقيق الربح والمنفعة، لا يمكن أن تحدث مثل العمليات في الاقتصادات المغلقة مسبقاً خلال العقدين الماضيين، كما يُظهر تاريخ معظم الاقتصادات المتقدمة بعبء المديونية. أصبحت مشاكل المديونية الخارجية في البلدان النامية أمراً بالغ الأهمية باعتباره من المواضيع الشاغلة للدول، لأنها تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل زيادة العجز الخارجي وتراكم المتأخرات على الديون السابقة.

ويتطلب هذا الضعف الاقتصادي والمالي اهتماماً خاصاً في اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي إذ تمثل الموارد الطبيعية (النفط) مصدر الدخل الرئيسي للحكومة، وتجد الحكومة صعوبة في الحفاظ على توازن ميزانيتها بسبب انخفاض عائدات النفط في الآونة مع تزايد الإنفاق العام بشكل كبير بسبب الإنفاق العسكري والازمات الداخلية ومن خلال تعريف الدين العام الخارجي يمكن القول أن هيكل الدين العام العراقي يتضمن: القروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة، والقروض من المؤسسات الدولية، والإقليمية وتسهيلات الموردين، وصالف ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي، كما أنه من حيث القطاع المدين يتكون هيكل الدين العام الخارجي العراقي من: الديون الحكومية، وديون على السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي وديون على البنوك، وديون على القطاعات الأخرى ومنها القطاع الخاص سواء أكانت تلك الديون مضمونة أو غير مضمونة من طرف الحكومة ( محمد ، 2016: 7) .

## 2- الدين الداخلي

ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقترض الحكومة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم، وهو إجمالي الدين المستحق على الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، أو ما تدين به الدولة لمواطنيها بمعنى عندما تقترض تُطرح الدولة داخلياً وتُطرح سندات القرض داخلياً بعملتها الوطنية، ويكتتب بها المواطنون والمقيمون في الدولة، سواء كانوا أفراداً أو وحدات اقتصادية أخرى يعد الدين الداخلي مجرد يجب أن يستند إصدار الدين المحلي إلى مجموعة من الاعتبارات منها وجود فائض في المدخرات عن حاجة السوق، أي الحاجة إلى الاستثمار الخاص، واستعداد المدخرين للاكتتاب في سندات القرض بسبب توفر لهم الدولة مزايا مضمونة لا تقل عما هو متوافر في السوق، ويتطلب الاقتراض الداخلي ثقة المواطنين للاكتتاب في القروض الداخلية من جانب وقدرة الدولة على الحفاظ على التوازن الاقتصادي الداخلي ومنع اختلالها وبعدها عن حالات التضخم وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد من جانب آخر، وعادة يكون الدائن جهات وطنية، وينقسم إلى نوعين: (كاظم، 2014، 13)

- الدين العام المحلي بمفهومه الضيق: ويتكون من مديونية الحكومة ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية.
- الدين العام المحلي الواسع: ويتكون من المديونية السابقة إضافة إلى مديونية بنك الاستثمار القومي.

### المبحث الثاني

#### قياس العلاقة بين المتغيرات

بناء نموذج لبيان إثر تغيرات سعر الصرف (سعر النافذة) على الدين العام الداخلي والخارجي مع رسم سيناريوهات مستقبلية لتأثير أسعار الصرف على الدين في حالات ثلاث هي:

- أ- بقاء سعر الصرف الحالي (1182)
- ب- ارتفاع سعر الصرف الى (1145)
- ت- انخفاض سعر الصرف الى (1000)

أولاً: توصيف النموذج:

من أجل اختبار فرضية الدراسة وتحقيق اهدافها ، لذلك تم توصيف النموذج

على النحو الاتي:

جدول (1) توصيف متغيرات النموذج .

المتغيرات	الرمز	المركز	المدة الزمنية
سعر الصرف	EXCH	مستقل	2019-2007
الدين الداخلي	ID	تابع	
الدين الخارجي	OD	تابع	

المصدر: من عمل الباحثين

$$ID = a + EXCH + U$$

$$OD = a + EXCH + U$$

اذ ان :

OD: حجم الدين الخارجي

ID: حجم الدين الداخلي

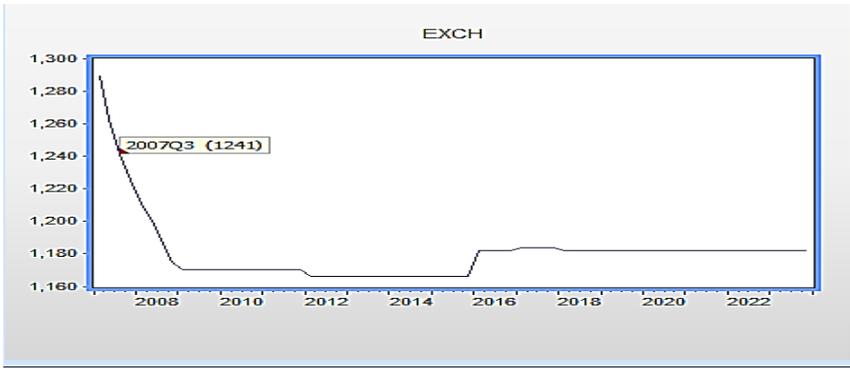
EXCH: سعر صرف الدولار مقابل الدينار (سعر الناظفة)

a: الحد الثابت

U: حد الخطأ العشوائي.

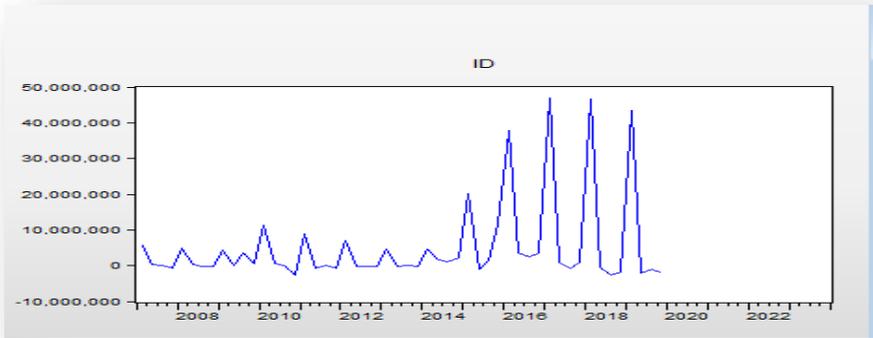
ثانياً: تحليل متغيرات النموذج :

الشكل (1) التنبؤ بسعر الصرف في العراق



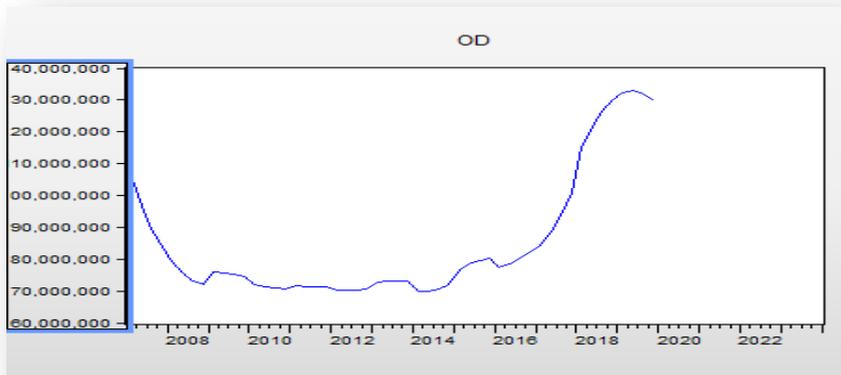
المصدر : من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

الشكل (2) حجم الدين الداخلي



المصدر : من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

الشكل(3) حجم الدين الخارجي



المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

جدول (2) نتائج الاختبار

	ID	EXCH	OD
Mean	5,045,623	1,181	85,060,046
Maximum	46,804,306	1,289	133,000,000
Minimum	2,649,223-	1,166	69,815,944
Std. Dev.	12,018,149	24	20,072,944
Observations	52	52	52

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

### دالة الدين الخارجي

$$OD = 100,000,000 - 84,586$$

يلاحظ من الجدول (3) وبلاستناد إلى بيانات ملحق (1) تظهر العلاقة السالبة (العكسية) بين سعر الصرف والدين الخارجي، إذ أن قيمة (F-Statistic) بلغت (12.211) كما أنها معنوية بقيمة احتمالية (0.0010) عند مستوى دلالة اقل من (1%)، مما يدل على معنوية النموذج المستخدم في تقدير العلاقة المقدره بين سعر الصرف والدين الخارجي، أي عند زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة (دينار واحد) سيخفض الدين الخارجي بمقدار (84,586) دولار، أي بارتفاع سعر الصرف في العراق الذي يعتمد في كل نفقاته على الإيرادات النفطية،

جدول (3) الدين الخارجي

Dependent Variable: D(OD)				
Method: Least Squares				
Date: 02/06/21 Time: 20:18				
Sample (adjusted): 2007Q2 2019Q4				
Included observations: 51 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	-84568.16	24200.65	-3.494458	0.0010
C	1.00E+08	28531065	3.511057	0.0010
R-squared	0.199493	Mean dependent var	486584.5	
Adjusted R-squared	0.183157	S.D. dependent var	3640888.	
S.E. of regression	3290612.	Akaike info criterion	32.88947	
Sum squared resid	5.31E+14	Schwarz criterion	32.96523	
Log likelihood	-836.6815	Hannan-Quinn criter.	32.91842	
F-statistic	12.21124	Durbin-Watson stat	0.485471	
Prob(F-statistic)	0.001018			

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

دالة الدين الداخلي :

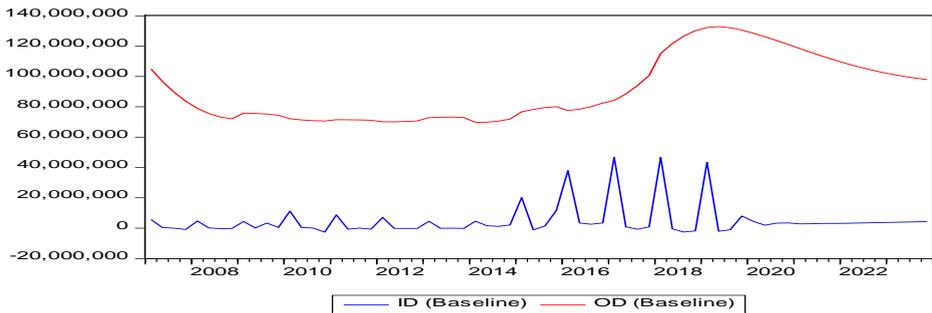
يلاحظ من الجدول (4) أن العلاقة بين سعر الصرف والدين الداخلي هي علاقة عكسية الا أنها غير معنوية ، إذ أن قيمة (F-Statistic) بلغة (0.066) ، بقيمة احتمالية (0.79) أي أنها غير معنوية ، مما يدل بأنه لا توجد علاقة بين تغيرات سعر الصرف الدين الداخلي، إذ ان ارتفاع سعر الصرف لا يؤثر بشكل مباشر على الدين الداخلي،  
 جدول (4) الدين الداخلي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	-34302.99	132857.7	-0.258193	0.7973
C	40284263	1.57E+08	0.257192	0.7981
R-squared	0.001359	Mean dependent var	-151558.0	
Adjusted R-squared	-0.019022	S.D. dependent var	17895541	
S.E. of regression	18064941	Akaike info criterion	36.29527	
Sum squared resid	1.60E+16	Schwarz criterion	36.37103	
Log likelihood	-923.5294	Hannan-Quinn criter.	36.32422	
F-statistic	0.066664	Durbin-Watson stat	2.929894	
Prob(F-statistic)	0.797339			

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

السيناريو الأول: في حالة بقاء سعر الصرف كما هو عليه (ثابت) :  
 إذ يشير الشكل البياني (4) وبالاعتماد على جدول (5) الى ارتفاع الدين الخارجي بمستويات مرتفعة وهذا ما يوضحه المنحنى بلون الأحمر بينما يشير المنحنى بلون الأزرق الى تذبذب الدين الداخلي بمستويات متقاربة.

الشكل (4) يمثل مخطط بياني للسيناريو الاول عند بقاء سعر الصرف ثابت



المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الاحصائي EIEWS 10

## جدول (5) بيانات سعر الصرف ثابت

	السيناريو الأول يقاء سعر الصرف ثابت		
2020Q1	1182	4493323	128539700
2020Q2	1182	1975712	126212200
2020Q3	1182	3279515	123712000
2020Q4	1182	3433984	121081000
2021Q1	1182	2832977	118418700
2021Q2	1182	2895556	115801000
2021Q3	1182	3108444	113269000
2021Q4	1182	3145843	110860100
2022Q1	1182	3235773	108605500
2022Q2	1182	3405685	106523800
2022Q3	1182	3565218	104625500
2022Q4	1182	3718939	102916200
2023Q1	1182	3885004	101396000
2023Q2	1182	4050102	100060400
2023Q3	1182	4206325	98902030
2023Q4	1182	4355398	97911040

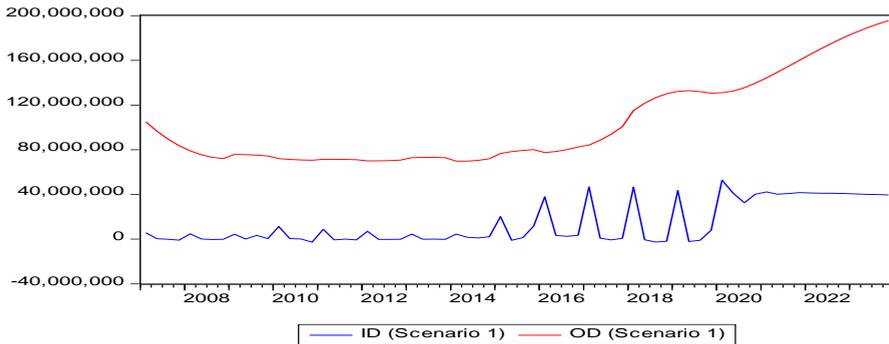
المصدر: من عمل الباحثون بالاستناد إلى البرنامج الاحصائي EIEWS10

السيناريو الثاني: ارتفاع سعر الصرف الى 1145 دولار

في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يؤدي الى ارتفاع الدين الخارجي بمستويات مرتفعة كما في الشكل البياني (5) وبالاعتماد على بيانات جدول (6) يوضحه المنحنى بلون الأحمر

بينما يشير المنحنى بلون الأزرق الى تذبذب الدين الداخلي بمستويات متقاربة.

الشكل (5) يمثل مخطط بياني للسيناريو الثاني في حالة ارتفاع سعر الصرف



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EIEWS 10

## جدول (6) بيانات سعر الصرف في حالة الارتفاع

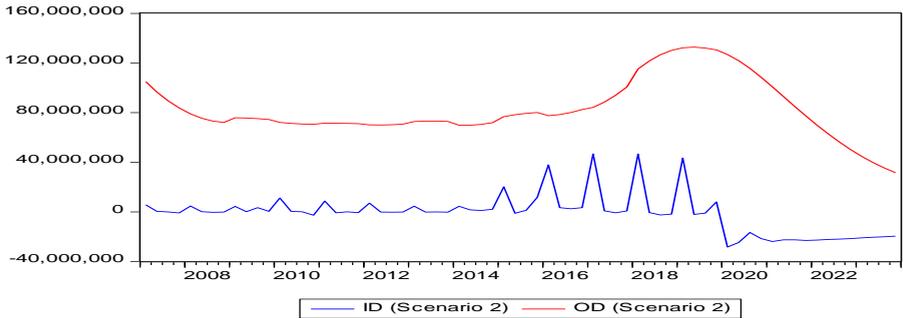
	السيناريو الثاني زيادة سعر الصرف بمقدار ٢٧ أي يصبح سعر الصرف ١٤٥		
2020Q1	1,450	52,749,560	131,041,700
2020Q2	1,450	41,151,980	132,520,800
2020Q3	1,450	32,573,820	135,511,600
2020Q4	1,450	40,208,610	139,609,000
2021Q1	1,450	42,231,270	144,289,300
2021Q2	1,450	40,292,060	149,399,700
2021Q3	1,450	40,799,470	154,790,200
2021Q4	1,450	41,621,700	160,252,500
2022Q1	1,450	41,370,910	165,645,400
2022Q2	1,450	41,114,900	170,876,100
2022Q3	1,450	41,045,390	175,860,400
2022Q4	1,450	40,814,890	180,534,300
2023Q1	1,450	40,484,450	184,857,900
2023Q2	1,450	40,171,980	188,806,600
2023Q3	1,450	39,849,760	192,367,800
2023Q4	1,450	39,506,750	195,540,300

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

السيناريو الثالث: انخفاض سعر الصرف الى 1000 دولار

في حالة انخفاض سعر الصرف فهذا يؤدي الى انخفاض الدين الخارجي كما في الشكل (6) وبالاعتماد على جدول (7) ، يوضحه المنحنى بلون الأحمر، وكذلك الحال بالنسبة للدين الداخلي ويشير المنحنى بلون الأزرق الى ذلك.

الشكل (6) يمثل مخطط بياني للسيناريو الثالث في حالة انخفاض سعر الصرف



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

جدول (7) بيانات سعر الصرف في حالة الانخفاض

السيناريو الثالث انخفاض سعر الصرف بمقدار 18 أي يصبح سعر الصرف 1000			
2020Q1	1,000	28,277,700-	126,840,600
2020Q2	1,000	24,629,070-	121,928,000
2020Q3	1,000	16,614,380-	115,698,900
2020Q4	1,000	21,539,830-	108,498,500
2021Q1	1,000	23,922,580-	100,849,900
2021Q2	1,000	22,500,580-	92,984,030
2021Q3	1,000	22,487,700-	85,071,880
2021Q4	1,000	22,983,290-	77,317,560
2022Q1	1,000	22,661,970-	69,869,410
2022Q2	1,000	22,202,810-	62,821,790
2022Q3	1,000	21,887,730-	56,249,550
2022Q4	1,000	21,473,090-	50,205,440
2023Q1	1,000	20,969,840-	44,716,620
2023Q2	1,000	20,480,430-	39,792,420
2023Q3	1,000	19,999,290-	35,428,990
2023Q4	1,000	19,516,040-	31,610,600

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد إلى البرنامج الاحصائي Eviews 10

المبحث الثالث

رؤية لانعكاسات تغير سعر الصرف والدين العام على التنمية في العراق

تعد تقلبات أسعار صرف العملة المحلية إزاء الدولار واحدة من التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة اعتماده على قطاع النفط بنسبة كبيرة في تحصيل إيراداته مما له انعكاسات قد تكون سلبية من جهة وإيجابية من جهة أخرى وتُظهر آثار هذه الانعكاسات في أغلب القرارات المالية وخصوصاً قرارات الانفاق على القطاعات الاقتصادية المهمة (الصناعة، الزراعة)، فضلاً عن الآثار التي قد تظهر في ميزان المدفوعات ليمتد مسار هذه التأثيرات إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم التأثير في الانفاق على قطاعات خدمية مهمة منها الصحة والتعليم.

وتعد عملية تخفيض قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار دون خضوعه لقواعد العرض والطلب قضية لها تداعيات في الأوضاع الاجتماعية والمعيشية. وتقدم هذه السياسات احياناً على أنها عملية إعادة هيكلة الاقتصاد برتمه بهدف تعزيز قدراته التنافسية من أجل تخفيض الاستيراد وزيادة التصدير. إلا أن التجارب التاريخية أثبتت أن سياسات التصحيح الهيكلي وخاصة عند تحرير سعر الصرف سببت انكماشاً اقتصادياً في أغلب البلدان التي طبقتها،

إن تخفيض سعر الصرف كما هو مطروح اليوم في موازنة 2021 دون بناء قاعدة إنتاجية تحمي العملة الوطنية، له تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة على كافة المستويات، منها: (عمر 2003، 17)

1- آثار على الطلب الكلي يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول أن الدين العام له آثار طيبة على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يحجم هذا الطلب عندما تقترض الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلباً.

2- آثار على الادخار والاستثمار إذ ان الدين العام يعني مزاحمة الحكومة في أسواق رأس المال بما يحرم القطاع الخاص من الموارد وبالتالي يؤثر على تنفيذ الخطة الاستثمارية والنتائج المحلي تبعاً لذلك.

3- آثار على المالية العامة ويظهر ذلك من خلال أن الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة، وإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام بتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وهكذا فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة مفرغة مما يؤثر على الأداء المالي العام، ومن جانب آخر فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات، وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

4- آثار على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخله في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان فإن خدمة

هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهذا ما يحدث في مصر نظراً لتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية.

5- الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين: عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تال له، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول أن الجيل التالي قد أنتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض، ولكن الحالة في تختلف إذ أن الحكومة تستدين لتمويل العجز الجاري أي للإنفاق على خدمات يستفيد بها الجيل الحالي فقط، هذا فضلاً على أن الحكومة تقترض ولا تستخدم ما تقترضه في تمويل استثماراتها وهذا يؤدي إلى عدم العدالة بين الأجيال من المواطنين بما يظلم الأجيال اللاحقة.

## الاستنتاجات :

توصل الباحثين إلى استنتاجات وتوصيات عدة أهمها :

- 1- يعاني العراق من تذبذب نحو الزيادة في الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، وهذا يعكس مدى المخاطر التي يتحملها الجيل الحالي والأجيال المستقبلية خاصة وأن تلك القروض توجه نحو حلول ترقيعية لسد عجز الموازنة، وهي ليست قروضا مباشرة لمشروعات تنموية كثيفة العمالة مناسبة العائد، كما أنها في جلها تصب في حساب الانفاق العسكري، وهو ما يصل في نهاية المطاف إلى التضحية بالتنمية من أجل سداد فوائد هذه القروض.
- 2- إن خطورة تفاقم الدين العام تمتد للبعدين السياسي والاجتماعي تبدو مخاطر البعد السياسي من خلال فرض الدول الخارجية الدائنة مواقف سياسية بحيث تُصبح دولة منزوعة الإرادة السياسية، مع التأكيد على أن تضخم الدين العام الخارجي يؤدي إلى المزيد من التبعية ونزع السيادة، أما مخاطر البعد الاجتماعي تنعكس بتراجع مستويات المعيشة بسبب عدم قدرة الموازنة العامة المثقلة بأعباء خدمة الديون على الانفاق صوب الخدمات العامة، وعادة ما يؤدي تضخم الدين العام للجوء إلى الإجراءات الاقتصادية التقشفية مما يؤدي إلى تراجع مستوى كل من الاستثمار والانفاق العام والخاص، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما يفرز توترات اجتماعية تؤدي إلى تعقد الوضع الاقتصادي.
- 3- إن تجاوز قيمة الدين العام إجمالي الناتج المحلي يجعل موارد الدولة العامة مُسَخَّرة لخدمة هذا الدين العام لعدة عقود حيث تكون الموازنة العامة غير قادرة على الوفاء بأقساط الديون السنوية المستحقة الدفع فتلجأ الدولة إلى انتهاز سياسة تدوير القروض وذلك باقتراض ديون جديدة بأسعار فوائد مرتفعة لسداد الديون.
- 4- يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة تنامي الدين العام، وهذا واضح بسبب هبوط أسعار النفط في السوق العالمية مما أدى إلى انخفاض إيرادات الموازنة الاتحادية.
- 5- ومن خلال النموذج الذي يعكس سيناريوهات مختلفة لتغير سعر الصرف واثره على الدين العام الداخلي والخارجي نستنتج من ذلك عند ثبات سعر الصرف

يؤدي إلى تذبذب الدين الداخلي ، وعند ارتفاع سعر الصرف لا يؤثر على الدين الداخلي إنما ذات تأثير على الدين الخارجي ، أما في حالة انخفاض سعر الصرف مما يؤدي إلى انخفاض الدين الداخلي والخارجي معاً .

### التوصيات :

- 1- تعزيز الإدارة المالية العامة وتحسين الانضباط المالي ورفع جودة الانفاق، وتقوية الضوابط الحاكمة للالتزامات الانفاق، فضلاً عن تحسين إدارة النقدية، واجراء عمليات مسح وتدقيق منتظمة لمراقبة المتأخرات، والسعي نحو اصلاح إدارة الاستثمارات العامة وتحسين إدارة الدين العام.
- 2- مراقبة المخاطر المالية والسعي للحفاظ على الاستقرار المالي الذي يتطلب تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي، فضلاً عن إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة وتعزيز المعايير الاحترازية والرقابة المصرفية.
- 3- التأكيد على تهيئة الظروف للتحويل إلى سعر صرف أكثر مرونة ، خاصة بعد تحسن الظروف الامنية والسياسية في البلاد ، إذ تصبح حركة رأس المال أمراً واقعاً لتحفيز الاستثمار الاجنبي، وبذلك يكون الاختيار أمام السلطة النقدية بين استقلالية السياسة النقدية وثبات سعر الصرف.
- 4- إتباع سياسات تتسم بالكفاءة في إدارة الاقتصاد العراقي، من خلال التنسيق العالي بين السياستين النقدية والمالية، إذ أن الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار الذي وفرته السياسة النقدية في العراق عبر التحكم بأداة سعر الصرف، لابد أن يرافقه سياسة مالية قادرة على توليد استثمارات تدفع عجلة النمو الحقيقي في الاقتصاد العراقي.
- 5- تنفيذ تدابير لمنع غسل الأموال وتعزيز تشريعات مكافحة الفساد المالي والاداري.

### المصادر

- 1- Brian, "The Mexican Peso Crisis: Exchange Rate Policy and Financial System Management." Kingston .*Kingston, Brian, "The Mexican Peso Crisis: Exchange Rate Policy and Financial System Management "University, "Financial Institutions and - Department of Economics- Carleton -2006.*
- 2- Brian, Kingston ". *The Mexican Peso Crisis: Exchange Rate Policy and Financial System Management "University, "Financial Institutions and - Department of Economics.2006 .*
- 3- EAN-J Skins" .External Debt and Real Exchange Rates in Developing Countries: Evidence from Chad ".University stated: Connected at <https://mpira.uni-muenchen.de/88440/> MPRA Paper No. 88440 Published August 19, 2018 02:32 UTC.2018 .

- 1- اشرف محمد. "ازمة الدين العام في مصر رؤية تحليلية." المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016.
- 2- حيدر جواد كاظم. قياس اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دول عربية مختارة للمدة 2001-2011. اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد، 2014.
- 3- عبد الحسين جليل الغالبي. سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي. مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017.
- 4- محمد عبد الحليم عمر. الدين العام المفاهيم - المؤشرات - الاثار بالتطبيق على حالة مصر . جامعة الازهر ، مركز صالح عبد الله للاقتصاد الاسلامي، 2003.

## ملحق (1) الدين العام والاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي (مليون دينار)

السنة	الاحتياطيات لدى البنك المركزي	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	اجمالي الدين العام
	RE	ID	OD	TD
2007	35,391,181	5,193,705	93,757,366.00	98,951,071
2008	58,718,372	4,455,569	74,964,870.00	79,420,439
2009	51,917,456	8,434,049	75,281,833.00	83,715,882
2010	59,228,910	9,180,806	71,253,000.00	80,433,806
2011	71,410,950	7,446,859	71,370,000.00	78,816,859
2012	82,001,282	6,547,519	70,309,800.00	76,857,319
2013	95,779,376	4,255,549	73,057,600.00	90,059,200
2014	79,354,324	9,520,019	70,533,400.00	91,292,800
2015	63,235,410	32,142,805	78,659,000.00	116,620,000
2016	55,466,936	47,362,251	79,619,400.00	142,791,600
2017	60,429,754	47,678,796	91,830,200.00	153,133,400
2018	76,017,000	41,822,918	123,396,682	165,219,600
2019	80,213,138	38,331,548	131,747,452	170,079,000

## ملحق (2) سعر الصرف والدين العام والتفقات العامة واسعار النفط في العراق للمدة 2007-2019

Date	أسعار النفط	التفقات العامة	الدين العام الداخلي مليون دينار	الدين العام الخارجي	سعر الصرف
YEAR	OP	PEX	ID	OD	EXCH
2007Q1	60	4,946,238	5,664,114	104,984,746	1.289
2007Q2	71	8,154,802	420,363	96,703,599	1.263
2007Q3	77	10,046,946	29,856-	89,616,792	1.241
2007Q4	91	15,883,246	860,916-	83,724,327	1.225
2008Q1	99	7,975,770	4,732,918	79,026,203	1.211
2008Q2	124	14,976,249	186,764	75,522,420	1.200
2008Q3	116	15,604,954	334,836-	73,212,979	1.187
2008Q4	56	20,846,402	129,277-	72,097,878	1.175
2009Q1	45	7,573,558	4,416,029	75,842,003	1.170
2009Q2	59	11,735,440	139,510	75,649,631	1.170
2009Q3	69	13,764,581	3,409,980	75,185,647	1.170
2009Q4	75	19,493,446	468,530	74,450,051	1.170
2010Q1	77	11,624,023	11,252,019	72,116,026	1.170
2010Q2	79	15,067,579	474,510	71,367,932	1.170
2010Q3	78	15,718,958	103,500	70,878,953	1.170
2010Q4	88	21,941,424	2,649,223-	70,649,089	1.170
2011Q1	106	12,735,146	8,758,816	71,510,063	1.170
2011Q2	120	16,126,013	729,287-	71,465,738	1.170
2011Q3	114	17,892,509	52,610	71,347,838	1.170
1011Q4	111	22,885,855	635,280-	71,156,363	1.170
2012Q1	119	13,879,760	7,051,269	70,112,375	1.166
2012Q2	109	24,100,018	170,700-	70,085,325	1.166
2012Q3	108	22,560,883	200,030-	70,296,275	1.166

2012Q4	110	29,834,122	133,020-	70,745,225	1,166
2013Q1	113	16,788,178	4,562,529	72,850,925	1,166
2013Q2	103	24,898,864	117,000-	73,208,375	1,166
2013Q3	111	28,538,087	10,010	73,236,325	1,166
2103Q4	111	36,647,898	199,990-	72,934,775	1,166
2014Q1	110	13,035,950	4,542,529	69,815,944	1,166
2014Q2	110	14,566,763	1,669,340	69,850,506	1,166
2014Q3	102	13,871,694	1,152,000	70,550,681	1,166
2014Q4	77	42,081,819	2,156,150	71,916,469	1,166
2015Q1	54	11,237,128	20,150,803	76,731,463	1,166
2015Q2	62	16,949,341	1,075,500-	78,315,038	1,166
2015Q3	51	17,249,375	1,378,415	79,450,788	1,166
2015Q4	44	24,961,671	11,689,087	80,138,712	1,166
2016Q1	35	11,687,629	37,942,825	77,501,375	1,182
2016Q2	46	18,640,959	3,393,741	78,444,625	1,182
2016Q3	46	14,870,313	2,574,385	80,091,025	1,182
2016Q4	50	21,868,536	3,451,300	82,440,575	1,182
2017Q1	54	13,496,166	46,804,306	84,226,825	1,184
2017Q2	49	14,428,742	819,930	88,489,255	1,184
2017Q3	52	24,301,510	688,000-	93,961,415	1,184
2017Q4	62	23,263,697	742,560	100,643,305	1,184
2018Q1	65	13,042,887	46,649,565	115,186,706	1,182
2018Q2	72	17,445,528	520,420-	121,627,345	1,182
2018Q3	74	26,730,152	2,511,361-	126,617,001	1,182
2018Q4	67	23,654,622	1,794,866-	130,155,676	1,182
2019Q1	62	18,429,560	43,454,406	132,243,368	1,182
2019Q2	68	20,395,423	2,043,416-	132,880,079	1,182
2019Q3	62	27,623,704	1,014,098-	132,065,807	1,182
2019Q4	63	21,002,547	2,065,344-	129,800,554	1,182

ملحق رقم (1): المتغيرات المستقل وطريقة قياسها

بنود الافصاح	المرجع
<b>المخاطر الائتمانية</b>	
1	التعريف بشكل موجز عن المخاطر الائتمانية، وخصائصها وكيف تنشأ.
2	مسؤولية المخاطر الائتمانية وهيكلها وسياساتها.
3	السياسات والاجراءات لإدارة المخاطر الائتمانية.
4	الافصاح الكمي عن المخاطر الائتمانية.
5	تركيز المخاطر الائتمانية.
6	الافصاح عن الضمانات المحتفظ بها كضمان للشركة، وايه تعزيزات ائتمانية اخرى.
7	مقارنة مع السنوات السابقة.
8	الافصاح الكمي عن الذمم المدينة المتقادمة.
<b>مخاطر السيولة</b>	
9	التعريف بشكل موجز عن مخاطر السيولة، وخصائصها.
10	مسؤولية مخاطر السيولة وهيكلها وسياساتها.
11	السياسات والاجراءات لإدارة مخاطر السيولة.
12	الافصاح الكمي عن مخاطر السيولة.
13	تصنيف الديون حسب نوعها وتواريخ استحقاقها.
14	افصاح كمي عن نسب السيولة.
15	افصاح عن النقد المتاح وما يعادله.
16	مقارنة مع السنوات السابقة.
<b>بنود الافصاح</b>	
<b>مخاطر رأس المال</b>	
17	الافصاح عن التغييرات في هيكل رأس المال.
18	الافصاح عن استراتيجيات ادارة رأس المال
19	الافصاح عن مخاطر حقوق الملكية.
20	قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.
21	الافصاح عن نسب الرفع المالي.
22	الافصاح الكمي والتنوعي للنفقات الرأسمالية.
23	الافصاح الكمي والتنوعي عن مدى قدرة الشركة على النمو.
24	الافصاح عن خطط الطوارئ والخطط المستقبلية الخاصة برأس المال.
<b>المخاطر السوقية</b>	
25	التعريف بشكل موجز عن المخاطر السوقية، وخصائصها.
26	مسؤولية المخاطر السوقية وهيكلها وسياساتها.
27	السياسات والاجراءات لإدارة مخاطر السيولة.
28	تحليل الحساسية لكل نوع من المخاطر السوقية.
29	الافصاح الكمي عن المخاطر السوقية بأنواعها.
30	تصنيف الديون حسب سعر الفائدة(ثابت/ متغير).
31	الافصاح عن المشتقات المالية وأدوات التحوط.
32	مقارنة مع السنوات السابقة.